وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور في حوار خاص لـ «الثورة»:

الأسبوع المقبل سنبدأ بإدارة حوارات ونقاشات مفتوحة مع مختلف الكيانات الشبابية في ساحات التغيير

{،، رغم وجود التشريعات والقوانين والانظمة واللوائح ... لا تزال حقوق الانسان وحرياته في اليمن غائبة أو مغيبة في كثير من مكوناتها .. وتظل الانتهاكات لهذه الحقوق والحريات حاضرة بقوة في كل مكان فهل آن الأوان أن توضع حدود لهذه الانتهاكات.. وكيف سيكون مستقبل الحقوق والحريات في اليمن... وهل سيرسم الغد ملامح لقوانين عادلة ودساتير تنظم العلاقات الانسانية وتعيد الحقوق المسلوبة..

صحيفة «الثورة» أجرت حوارا اتسم بالشفافية والصراحة والوضوح. مع وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور حول كثير من القضايا المتصلة بالحقوق والحريات والانتهاكات والمرأة والطفل وغيرها من القضايا ....

حوار/افتكار القاضي

■ **تم تكليفك من قبل مجلس الوزراء لرئاسة لجنة الحوار مع الشباب في الساحات في إطار التحضير لمؤتمر الحوار الوطني .. ماهي تفاصيل اجندة الحوار مع الشباب ؟ وماذا تتوقعين من نتائج سيما وأن الشباب يتهمون الاحزاب والمنخرطين في حكومة الوفاق الوطني بأنهم أعاقوا ثورتهم وغيبوهم عن المشهد السياسي ؟**

– الشباب هم مكون أساسي وأصيل من مكونات الثورة والمشهد السياسي وهم اليوم يصنعون مستقبل اليمن الجديد ولم يتم إقصاؤهم، ولا بد أن يكون لهم مشاركة فاعلة وقوية في مؤتمر الحوار الوطني لأنهم هم من صنعوا التغيير وهم من سيصنعون تاريخ اليمن الجديد، واللجنة الوزارية المكلفة بالحوار مع الشباب قد بدأت بعقد اجتماعات لتحديد الأطر المرجعية للحوار وبما يضمن مشاركة مختلف الكيانات الشبابية وستبدأ اللجنة الوزارية الأسبوع المقبل بإدارة حوارات ونقاشات مفتوحة بين مختلف الكيانات الشبابية في ساحة التغيير بأمانة العاصمة وجميع ساحات وميادين الحرية بالمحافظات وسيتركز دور اللجنة على رعاية الحوار بين الكيانات والائتلافات الشبابية في ساحات وميادين التغيير لطرح كافة القضايا وماذا يريدون من مؤتمر الحوار الوطني ، وسيفضي هذا الحوار ايضا الى اختيار ممثلين للشباب في مؤتمر الحوار الوطني .وأؤكد أن الحوار لن يستثني أحدا واللجنة وضعت في الاعتبار وجود ممثلين لكافة الساحات والكيانات الشبابية المختلفة بما فيها الصغيرة والمتوسطة وأن هناك مكونات شابة رئيسة في الساحات مثل شباب الجنوب وشباب صعدة و الشباب المستقل وغيرها من الكيانات والائتلافات التي ستحرص اللجنة على مشاركتها في هذا الحوارالذي يأتي في اطار الحوارات التمهيدية لمؤتمر الحوار الوطني ..

آمال كبيرة

■ **ماهي الآمال التي تعلقون عليها في مؤتمر الحوار الوطني ؟**

– مؤتمر الحوار الوطني سيخصص لمعالجة مشاكل البلاد. ونتوقع أن يخرج المؤتمر بنتائج ايجابية تطوي صفحة مؤلمة من الخلافات والصراعات التي شهدتها البلاد طوال الفترة الماضية . والمهم أن يشارك الجميع في هذا المؤتمر بمسؤولية وجدية لحل مختلف القضايا الوطنية العالقة .

■ **هل تتوقعين مشاركة فاعلة للمرأة في مؤتمر الحوار الوطني ؟**

– نعم .. نتوقع مشاركة فاعلة للمرأة في مؤتمر الحوار الوطني . وعقدنا مؤتمر عاما للمرأة تضمن أجندة ومطالب واضحة ومنها التمثيل في الدستور وتطبيق نظام الحصص لضمان تمثيل عادل للنساء في البرلمان في الجانبين النوعي والعددي فعلى سبيل المثال المرأة تمثل 43٪ من الإجمالي العام للناخبين، لكن تمثيلهن في البرلمان غائبا لأن المرأة لا تزال تابعة للرجل والأحزاب لم تقدم لها شيئا . واليوم أثبتت المرأة اليمنية أنها رقم صعب وخصوصا بعد مشاركتها الفاعلة في الثورة ، لكن في ظروف معينة هناك عوائق لا تزال تقف أمامها في ما يتعلق بالوصول الى مواقع صنع القرار . وبالتالي فإن اعتماد نظام الحصص (الكوتا) لضمان تمثيلها في البرلمان حتى تتحسن الظروف المواتية لها وتنافس بقوة وبدون كوتا . وفي حال تعديل الدستور وترجمة نصوصه في قانون الانتخابات والأحزاب السياسية وترشيح عدد من النساء بحصص معينة 30٪ (كسقف أعلى) سنكون ضمنا للنساء تواجداً فاعلاً في البرلمان . لكن المبادرة الخليجية نصت على 20 ٪ فاذا استطعنا في المدى القريب والمتوسط كسب 20٪–15 سيكون شيئا جيدا . وتبقى نسبة الـ 30٪مطلبا ملحا لكنها تحتاج الى مزيد من الوقت للوصول إليها .

القضية الجنوبية

■ **ماهي الحلول المناسبة برأيك لحل القضية الجنوبية؟**

– هناك كثير من الوعي لدى أبناء الجنوب وبالتالي يجب أن نصل إلى نقاط جوهرية في إطار الحفاظ على استقرار وأمن الوطن ووحدته .. وما سيطرحه الجنوبيون من خلال مؤتمر الحوار الوطني ستم أخذه بعين الاعتبار عند إعادة ترتيب النظام المؤسسي للدولة .. أهم شيء أن نصل إلى الحوار الوطني وأن نجلس جميعا على طاولة المؤتمر الوطني للحوار لمناقشة كافة القضايا . وعلى الجنوبيين أن يطرحوا مطالبهم ضمن الترتيبات السياسية التي ستتم في الفترة القادمة.. وباعتقادي فإن مؤتمر الحوار القادم سيخرج بقرارات ونتائج مرضية للجميع بما فيها القضية الجنوبية .

مشكلة صعدة

■ **وماذا عن مشكلة صعدة ؟**

– قضية صعدة هي الاخرى ستكون حاضرة بقوة في مؤتمر الحوار الوطني ، وسيتم الجلوس مع أبناء صعدة من الحوثيين وغيرهم وهم موجودون في الساحات وسيكونون جزءا من الحوار التمهيدي لطرح مطالبهم ورفعها الى مؤتمر الحوار الوطني ولا بد من تجاوز هذه المرحلة ومعالجة آثارها معالجة صحيحة . لأن عدم حلها مع غيرها من القضايا ستؤثرُ تأثيراً سلبياً على عملية البناء والتنمية ولن يشهد اليمن أي تقدم أو تنمية وستظل تظهر كعقبات باستمرار ، ويجب أن تحظى هذه المشاكل في المؤتمر الوطني باهتمام كبير وأن يتم وضع حلول وتشخيصات دقيقة لها لتجاوزها والتفرغ بعد ذلك لبناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية.

إلغاء

■ **طالبت بإلغاء وزارتي حقوق الإنسان والإعلام .. لماذا ؟**

– كثير من الدول لا يوجد لديها وزارات للاعلام وحقوق الإنسان وإنما هيئات عليا مستقلة ونحن نتكلم عن سقف عال من الحقوق والحريات للاعلاميين مع محددات وضوابط أخلاقية ودينية وقانونية، وللصحفي الحق في الحصول على المعلومة بصدق وشفافية. وبالنسبة لوزارة حقوق الانسان فهناك توجه لانشاء هيئة مستقلة لحقوق الانسان ونحن ماضون في هذا الاتجاه وبحيث تكون هيئة محايدة تعنى بحقوق الانسان وسترى النور قريبا وربما نهاية هذا بهدف لعب دور فعال في حماية الحقوق والحريات .. .

■ هل يعني ذلك أنها ستكون بديلا لوزارة حقوق الإنسان؟

– الوزارة ستكون معنية برسم السياسات المتعلقة بحقوق الانسان بالاضافة الى أنها مسألة التزام أمام المجتمع الدولي كون اليمن وقعت على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان . والحكومة تقدم تقارير دورية،سنوية الى المجتمع الدولي عن أوضاع حقوق الانسان في اليمن .. وبالتالي فإن وجود هيئة مستقلة ستكون رافدا إضافيا ومهما لقضايا حقوق الانسان وتعزيزها وسيكون لها صلاحيات واسعة لمتابعة انتهاكات حقوق الانسان وتقديم منتهكي هذه الحقوق الى القضاء .كما سيتم مناقشة بقاء الوزارة أو الغائها مع المعنيين بقضايا حقوق الانسان وربما نصل الى الاكتفاء بوجود هيئة مستقلة فقط حسب مبادئ باريس وربما نطبق منهجية وجود الوزارة مع الهيئة وتبقى حقوق الانسان متداخلة مع الوزرات الحكومية التي لها علاقة بحقوق الانسان وكذلك مع البرلمان ومع مختلف الجهات والتكوينات ذات الصلة .

مؤتمر جنيف

■ **ماالذي حملته الى مؤتمر جنيف ؟**

– قدمت تقريرا موضوعيا تضمن الانتهاكات التي حصلت لحقوق الانسان في اليمن والمجتمع الدولي قدر جهود الحكومة في معالجة هذه الانتهاكات وأبدى استعداده الكامل للتعاون والشراكة من أجل تجاوز هذه الاشكالات وتعزيز حقوق الانسان في اليمن . وسنعمل على تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة تتولى التحقيق في الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان في اليمن خلال الأحداث التي شهدتها البلاد مؤخرا .

إجراءات

■ **ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن المعتقلين لدى الأمن السياسي والقومي ؟**

– تلقينا شكاوى من بعض الأسر ومن المنظمات الحقوقية حول هذا الموضوع ووجهنا رسائل إلى هذه الجهات للافراج عنهم في حال تم اعتقالهم خارج النظام والقانون كالنشاط السياسي وإبداء الرأي، أما إذا كانت هناك اعتقالات بسبب قضايا جنائية فهذا شيء آخر يحكمه القانون أما بالنسبة للمحتجزين السياسيين والناشطون وأصحاب الرأي، فهذا شيء غير مسموح به لأنه خارج القانون ومن حق الجميع إبداء آرائهم والخروج إلى الشارع والتعبير عن آرائهم بالمسيرات والاعتصامات السلمية أو بالكتابة طالما هي تحت إطار سلمي ولا تؤثر على السلم والأمن الاجتماعي. لكن بعض هذه الجهات التي خاطبناها نفت أن يكون لديها أي معتقلين ورفعنا الشكاوى إلى مجلس الوزراء الذي أصدر قراراً بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وكتاب الرأي وأيضاً اللجنة العسكرية المكلفة بها بسرعة إطلاق المعتقلين السياسيين . وفعلا تم الإفراج عن الكثير منهم لكن بعض المنظمات الحقوقية أكدت أنه مازال هناك محتجزون في تلك السجون.. وما زلنا نتابع هذا الأمر وإعداد تصاريح الإفراج عن جميع المعتقلين.

■ **وماذا عن السجون السرية والفردية لدى بعض المشايخ والشخصيات الاجتماعية؟**

– بالنسبة للسجون السرية والشخصية والفردية أولاً علينا الوصول إليها ومعرفة مكانها ومواقعها وهي طبعاً خارج نطاق القانون وسنقوم بإغلاق أي سجن خارج القانون وبدأنا بجمع المعلومات عنها وعن مواقعها استعداداً لإغلاقها.

إذ ليس مقبولا أن يقوم كل شيخ أو فرد بعمل الدولة فالسجون من اختصاص الدولة وليس الأفراد، لكن للأسف الدولة هي من دعمت القبيلة وأعطتها الحق في أن تقوم بممارسة عملها.. الأمر الذي جعل من هؤلاء الأشخاص والأفراد يبسطون نفوذهم ويمارسون أعمالاً ومهام من اختصاص الدولة. لكن في ظل وجود دولة مدنية حديثة ستختفي مثل هذه الظواهر السلبية ولن يكون هناك قبيلة أو جهة سلطتها أقوى من سلطة الدولة.

■ **كيف تقيمين أداء وزارة حقوق الانسان ؟ وهل قامت بالدور المأمول منها... ؟**

– الوزارة قطعت شوطا كبيرا في بعض القضايا لا يمكن إنكاره سيما في جوانب التوعية ونشر الاتفاقيات الدولية في جوانب الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ومع الأمن القومي والسياسي والقضاء والداخلية وغيرها . ونتطلع الى مستوى أفضل من الشراكة على المستويين الداخلي والخارجي .وحاليا نقوم بمتابعة التوصيات الدولية والتشريعات ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية وهناك أنشطة أخرى لا تقل أهمية سيتم تنفيذها قريبا .

■ **الشكاوى التي تصل إلى الوزارة كيف تتعاملون معها ؟**

– لدينا إدارة عامة لتلقي الشكاوى بصورة فردية من الأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات في حقوقهم ونتعامل معها بشكل جدي من خلال مخاطبة الجهات المختصة ونتابعها لمعالجة هذه الانتهاكات وإنصاف أصحابها وحققنا نتائج جيدة في هذا الجانب .

■ **سجون النساء .. هل يمكن تحويلها إلى دور لرعاية النساء ؟**

– لا توجد سجون للنساء إلا في المدن الرئيسية فقط وهناك تحسن كبير فيها حيث أصبح لسجون النساء إدارات نسائية خاصة من الشرطة النسائية ، وهذا لم يكن موجوداً قبل عشر سنوات ، كما أن أعداد السجينات أصبح قليلاً عما كان عليه من قبل والسجينات الموجودات محكومات في قضايا أخلاقية وقضايا جنائية .. ولكن مع الأسف دخول المرأة الى السجن يقضي على مستقبلها وحياتها . وهناك بعض من منظمات المجتمع المدني يقدمن خدمات إنسانية للسجينات وهناك إدارة في صنعاء وعدن لاستقبال السجينات وإعادة تأهيلهن لكنها لا تقدم خدماتها بالشكل الكافي نظرا لإمكانياتها بالنظر الى الوضع الاقتصادي الذي تعانيه الدولة بشكل عام . وفي بعض المحافظات لا يتم حبس المرأة أو توقيفها إلا في حال ارتكبت جريمة جنائية كالقتل والقضايا الجسيمة حيث يتم نقلها إلى السجن المركزي والاحصائيات المتوفرة لدينا تفيد بوجود–400 500سجينة في عموم المحافظات اليمنية وفقا للجنة الوطنية للمرأة وهو عدد غير ثابت ..

كما أن هناك سجينات قضين فترة السجن وتم الإفراج عنهن لكنهن لا يجدن المكان الذي يلجأن اليه . وعلى دور الرعاية والتأهيل استقبالهن وإعادة إدماجهن في المجتمع لأن أسرهن – مع الأسف – تتخلى عنهن وهذه ماساة كبيرة تواجه المرأة السجينة .. واذا كان الله تعالى يغفر الذنوب جميعا إلا أن يشرك به .. فلماذا هذه الأسر لا تغفر لبناتها أخطاءهن وتعمل على احتضانها ومساعدتها والأخذ بيدها في تعليمها بعض المهارات الحياتية لتكون عضواً فاعلاً في الاسرة وفي المجتمع . وهناك سجينات معسرات وعليهن قضايا دين لم يستطعن سدادها ، وسنسعى لدى الجهات المعنية لمساعدتهن وإطلاق سراحهن بعد دفع ماعليهن من استحقاقات مالية، كما أن على القطاع الخاص أن يسهم في هذا الجانب ويبادر الى دفع ما على هؤلاء السجينات المعسرات ..

قضايا شائكة

■ **المرأة المغتصبة .. لماذا تعاقب لوحدها ويترك الفاعل ؟**

– الاغتصاب قضية شائكة ومؤلة واتساعها أمر خطير وسيكون له نتائج وخيمة على المجتمع برمته ..ومن غير المنطق والمعقول أن تعاقب الفتاة بينما يترك الجاني أو الفاعل دون عقاب . إذ لابد من تطبيق القانون على كل الأطراف دون تمييز .. وأنا مع سن تشريع ملزم في هذا الجانب حتى لا تقع الفتاة ضحية لمثل هذه الانتهاكات وتصبح منبوذة من أسرتها ومن المجتمع وهي ليس لها ذنب ..

وللأسف فإن الفتاة المغتصبة هي من تقع وراء القضبان والرجل نجده يسرح ويمرح خارج أسوار السجن دون عقاب .. وهذا خطأ كبير ، ونحن في وزارة حقوق الإنسان ندعو الى تطبيق القانون بشكل صارم ومعاقبة الشريك حتى لاتتفاقم المشكلة الى ماهو أبعد من ذلك .

وهناك مشكلة خطيرة وهي اغتصاب أو زنا المحارم وهي قضية مسكوت عنها في مجتمعنا ويتم التعامل معها بتكتم شديد سواء من قبل الاسرة نفسها أو القبيلة ولا تصل الى العدالة إلا نادرا ، ولا تظهر مثل هذه الجرائم الشنيعة إلا في حال الحمل ، وهي الأخرى تعالج داخليا بشكل سري داخل الأسرة .. وينبغي أن يكون هناك إجراءات عقابية صارمة ورادعة تجاه مثل هذه الجرائم البشعة حتى يكون الجاني عبرة للآخرين .

ومن الجرائم الأخرى أيضا جرائم الشرف ، وبحكم عادات المجتمع اليمني وتقاليده المحافظة ..هناك أسر تلجأ الى قتل ابنتها المتهمة بشرفها دون علم أحد كأن يتم رميها من أعلى المنزل أو من مكان مرتفع ثم يقال بأنها سقطت من تلقاء نفسها . ويتم دفن القضية وعدم إجراء أي تحقيق فيها وهذه جريمة يعاقب عليها القانون، وتبرز مثل هذه القضايا في المناطق الريفية أكثر منها في المدن .. ومعظم الفتيات اللاتي وقعن ضحايا جرائم الشرف نتيجة للفقر وبدافع البحث عن المال . فلو أن المرأة حصلت على عمل شريف فإنها ستتجنب السير في هذا الطريق ناهيك عن غياب الوازع الديني لدى بعض الأسر وغياب الوعي القانوني والديني ..

الحريات الصحفية

■ **ماهو تقييمك لواقع الحريات الصحفية في اليمن ؟**

– الإعلاميون والصحفيون هم فئة مهمة فهم يحاولون الوصول إلى الحقيقة وتنوير الناس وكشف قضايا الظلم والفساد والاختلالات وغيرها من القضايا وهم في الحقيقة يمثلون مرآة المجتمع .ونحن ينبغي علينا أن نشجع حرية الرأي وحرية التعبير لأنها من مداخل الحكم الرشيد.

وبدون الشفافية والصدق الإعلامي لن يستطيع المواطن اليمني المشاركة الفاعلة الصحيحة في المجتمع ونحن نشجع الحريات الصحفية والإعلامية بشكل عام. ولاشك أن مستقبل الحريات الصحفية في اليمن سيكون أفضل .

مشاركة المرأة

■ **كيف تنظرين الى حاضر المرأة اليمنية ودورها ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية؟**

– مشاركة المرأة في هذه الثورة الشبابية الشعبية السلمية هو أكبر دليل على الوعي الذي تطور بين أوساط المجتمع اليمني والمرأة حاضرة وموجودة بقوة ومعنا أيضاً نساء من حاملات الشهادات العليا ويستحقين مناصب كبيرة في مواقع صنع القرار بكل جدارة وبكل ثقة وموضوع المرأة متعلق بالقرار السياسي .. لكن في ظروف معينة هناك عوائق لا تزال تقف أمامها في ما يتعلق بالوصول الى مواقع صنع القرار . وبالتالي فإن اعتماد نظام الحصص (الكوتا) لضمان تمثيلها في البرلمان حتى تتحسن الظروف المواتية لها وتنافس بقوة.

العنف الأسري والمجتمعي

■ **العنف الأسري والمجتمعي تجاه النساء والفتيات أين هو من اهتماماتكم ؟**

– العنف ضد المرأة قضية مؤرقة وتحظى باهتمام كبير سواء لدى وزارة حقوق الإنسان أو الجهات والمنظمات الأخرى الرسمية والشعبية ..

وعندما كنت في اللجنة الوطنية للمرأة مثلت هذه القضية شغلنا الشاغل . وقد تضمنتها استراتيجية تنمية المرأة 2003–2005والاستراتيجية المحدثة2006–2015 م ، كما تضمنتها الخطة الوطنية العامة للتنمية والتخفيف من الفقر2006–2010 م ، ونعمل مع عدد منظمة من منظمات المجتمع المدني في أنشطة متنوعة تتراوح بين إعداد الدراسات حول أشكال ومظاهر العنف وآثاره على المرأة والأسرة والمجتمع ، وأعدت مراكز الدراسات النسوية في جامعتي عدن وصنعاء دراسات معمقة حول هذه الظاهرة.

أولويات

■ **ماهي أولويات وزارة حقوق الانسان ؟**

– أولوياتنا وضعناها في برنامج الحكومة التي صادق عليها مجلس النواب في إطار خطة ستستمر حتى نهاية 2012م، أما2013 م، ستكون هناك خطة واستراتيجية جديدة وستكون عبر برنامج دقيق لأن قضايا حقوق الإنسان قضايا شائكة ومتجددة ومتشعبة وتحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد . لكننا ماضون في تعزيز الحقوق والحريات وسنحقق نتائج جيدة إن شاء الله على المدى القريب والمتوسط.

■ السجون من اختصاص الدولة وسيتم إغلاق أي سجن سري أو شخصي

■ المستقبل سيشهد فضاءات واسعة لحقوق المرأة والحريات العامة في اليمن

■ قضايا حقوق الإنسان شائكة ومتجددة وتحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد

■ المرأة السجينة منبوذة من أسرتها والمجتمع ..وهناك إدارات لإعادة تأهيل السجينات

■ القضية الجنوبية ومشكلة صعدة سيكونان على رأس أجندة مؤتمر الحوار الوطني

■ الشباب مكون أساسي في المشهد السياسي وهم من سيصنعون تاريخ اليمن الجديد

■ نطالب بإلغاء وزارة الإعلام ..وتوجهات لإنشاء هيئة مستقلة لحقوق الانسان

■ قطعنا شوطا كبيرا في التوعية والشراكة و نشر الاتفاقيات الدولية

■ نظام الحصص الحل الأمثل لضمان مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار